وقد اعترفت الماركسية نفسها بانقسام العمل إلى بسيط ومركب. هذه هي المشكلة فكيف يحلها المجتمع الاشتراكي؟ أن أمامه سبيلين: الأول: أن يلتزم بمبدأ التوزيع القائل (لكل حسب عمله) فتنشأ مرة أُخرى الفرق الطبقية. والثاني: أن يعمل كالرأسمالي على اقتطاع القيمة الفائضة ـ على رأي الماركسي ـ فيساوي بين جميع الأفراد في الأجور. وقد اتجه المجتمع الاشتراكي إلى الحل الأول عملياً فقد بلغت نسبة الدخل المنخفض إلى الدخل الراقي 5% أو 5/1% بعد أن وجد القادة أن المساواة في الأجور تجمد النمو الفكري وتعطل الحياة الفنية وتجعل أكثر الأفراد ينصرفون إلى أتفه الأعمال. فنشأت الفوارق الطبقية، وتعمقت بإنشاء طبقة البوليس السري الذي امتلك امتيازات ضخمة وهكذا عاد المجتمع إلى الوضع الذي وعدته الاشتراكية بالخلاص منه. الحل النظري للمشكلة: وقد حاول انجلز في كتابه (ضد دوهرنك([59]) أن يجيب عليها بأن القيم العالية التي يمتاز بها العمل المركب عن العمل البسيط تساوي تكاليف تدريب العامل على العمل المركب. ولما كان العامل في المجتمع الرأسمالي يتحمل تكاليف تدريبه فهو يستحق القيم الناتجة عن عمله المركب كلها ولأن الدولة في المجتمع الاشتراكي هي التي تنفق على تدريبه فلها الحق في القيم العالية للعمل المركب وليس للعامل الفني أن يطالب بأجر أزيد من أجر العامل البسيط. مناقشة هذا الحل: ويناقش: أولا: بأنه افتراض لا واقع له فالعامل السياسي العسكري في المجتمع الرأسمالي تزيد قيمته العالية كثيراً عن تكاليف دراسته للعلوم السياسية والعسكرية. ثانياً: بأنه ليس متفقاً مع الأسس الاقتصادية الماركسية القائلة بأن (العمل هو جوهر القيمة) فالذي يحدد القيمة الإضافية للسلعة التي أنتجها العمل المركب هو مقدار عمل العامل أثناء فترة التدريب لا مقدار ما أنفقه العامل على التدريب فإذا كان العامل نشيطاً فإنه يمكن أن يخزن في